تقويم أعمال المصارف الإسلامية في الأردن خلال الأزمة المالية العالمية من وجهة نظر العاملين*

د. دريد كامل آل شبيب**
د. محمد حسن العوامرة***

* تاريخ التسليم: ١٧/ ٣/ ٢٠١٣م، تاريخ القبول: ٢٤/ ٨/ ٢٠١٣م.
** أستاذ مساعد/ قسم العلوم المالية والمصرفية/ كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية/ جامعة الزيتونة الأردنية/ الأردن.
*** أستاذ مساعد/ قسم العلوم التربوية/ كلية الآداب/ جامعة الزيتونة الأردنية/ الأردن.

ملخص:

تهدف الدراسة الحالية إلى تقويم أعمال المصارف الإسلامية في الأردن، خلال الأزمة المالية العالمية، وتحديد العناصر التي ساهمت في تخفيض آثار الأزمة، وكيف استطاعت هذه المصارف حماية الودائع والأرباح والاحتياطيات والاستثمارات والحفاظ على أموال المالكين.

وتوصلت الدراسة إلى انخفاض تأثر المصارف الإسلامية بالأزمة المالية العالمية، بسبب طبيعة الأدوات التي تستخدمها، وارتفاع قدرتها على المنافسة، وأظهرت الدراسة حاجة هذه المصارف إلى ابتكار أدوات جديدة وتطوير الأدوات الحالية.

وأوصت الدراسة بضرورة تعريف دول العالم بأهمية تطبيق النظام المصرفي الإسلامي، وتطوير التشريعات والعاملين فيها لتلبية الاحتياجات المعاصرة للعملاء، وابتكار أدوات إسلامية جديدة، والعمل على نشر مفاهيم الاقتصاد الإسلامي، بهدف تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي الدولي.

الكلمات الدالة: المصارف الإسلامية، الأزمة المالية العالمية.

Evaluation of Islamic Banks in Jordan during the Global Financial Crisis "Viewpoint of Employees"

Abstract:

This study aims to evaluate the activities of the Islamic banks in Jordan during the global financial crisis.It also seeks to identify the factors that have contributed to reducing the effects of the crisis on these banks.Further, it endeavors to show how these banks were able to protect the customers' deposits, profits, reserves, investments and funds.The study concluded that the Islamic banks were minimally affected by the global financial crisis because of the tools they use and because of their developing abilities to compete.On the other hand, the study showed that the Islamic banks do need to create new Islamic devices and develop the existing ones.

The study recommended introducing the Islamic banking system to the whole world and stressing the importance of applying it all over the world. In addition, the study also suggested developing the Islamic legislations and training the Islamic banks' employees in order to meet the contemporary needs of customers, create a new Islamic tools, and work to spread the concepts of the Islamic economy in order achieve international economic and financial stability.

Key words: *Islamic banks, Global financial crisis.*

أولاً- المقدمة والإطار النظري:

هناك مؤسسات مصرفية ومالية تضع نصب عينيها الأحكام الشرعية الإسلامية للمعاملات المالية، وتقدم أدوات مالية إسلامية كبديل للنظام المصرفي التقليدي القائم على أساس الفائدة الربوية (الشمري، ٢٠٠٨، ص١٤) ، ومن هذه المؤسسات: المصارف الإسلامية التي أثبتت النجاح منذ تأسيسها، فقد توسعت حصة المصارف الإسلامية في السوق المصرفي، وقامت مصارف أخرى غير إسلامية بفتح نوافذ إسلامية، تقدم خدمات مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، في كثير من دول العالم الإسلامي وغير الإسلامي، إذ بلغ عدد المصارف الإسلامية (٤٥٠) مصرفا، وحجم أصولها (٩٠٠) مليار دولار أمريكي، وتعمل في (٧٥) دولة، وتم إنشاء نوافذ إسلامية في أشهر المصارف العالمية وأكبرها، فضلا عن اتخاذ بعض الدول قراراً بتحول النظام المصرفي بالكامل إلى نظام متوافق مع الشريعة الإسلامية (المرطان، ٢٠٠٦، ص ٥) .

ونظراً لطبيعة التسهيلات والأدوات التي تتعامل فيها المصارف الإسلامية، استطاعت أغلب هذه المصارف نتيجة لعدم استثمارها في الأصول الخطرة، واعتماد التسهيلات المقدمة على التعامل المادي الملموس والمباشر والأرباح الحقيقية بدل الفائدة الربوية، واهتمامها بعمليات المتاجرة الشرعية وقلة عمليات الوساطة المالية، أن تواجه الأزمة المالية العالمية عام (٢٠٠٨) وتحد من آثارها.

ولقد ازدادت الدعوات في العقد الأخير إلى تبني النظام المصرفي الإسلامي، وذلك من قبل علماء الاقتصاد المسلمين وغير المسلمين (karbhari;et al,2004,pp521- 543) ، ولإثبات هذه القناعات وموضوعيتها وعلميتها ستقوم الدراسة الحالية، بتقويم أعمال المصارف الإسلامية في الأردن خلال الأزمة المالية العالمية، ومقارنتها مع مؤشرات البنوك التقليدية الربوية، مع بيان مدى إمكانية زيادة الحصة السوقية للمصارف الإسلامية، باعتبارها بديلاً حقيقياً للمصارف التقليدية الربوية على المستوى الدولي، وليست باعتبارها مصارف ذات نهج خاص مرتبط بالعالم الإسلامي فقط، مع وجود قدرة على تقديم حلول لمشكلات النظام المالي والمصرفي إلى المسلمين وغير المسلمين.

أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث من خلال ما يأتي:

١. نظرا لزيادة أعداد الراغبين بالتعامل مع المصارف الإسلامية، تأتي أهمية هذا البحث في تقويم أعمال المصارف الإسلامية، وتحديد حجم تأثر أعمالها بالأزمة المالية العالمية، وعرض الأسباب الحقيقية لانخفاض تأثير الأزمة على إيرادات وأنشطة هذه المصارف.

٢. بيان أهمية النظام المالي الإسلامي ونجاعته على المستوى العالمي، كبديل إيجابي فاعل في ظل الأزمة المالية العالمية.

هدف البحث:

يهدف البحث بشكل رئيس إلى تقويم أعمال المصارف الإسلامية في الأردن، خلال الأزمة المالية العالمية (٢٠٠٨) ، وتحديد العناصر التي ساهمت في تخفيض آثار الأزمة، وكيف استطاعت هذه المصارف حماية الودائع والأرباح واحتياطيات واستثمارات المودعين، والحفاظ على أموال المالكين.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في تقصي مدى قدرة المصارف الإسلامية على تجنب الأزمات المالية والمصرفية، وقدرتها على منافسة المصارف التقليدية، ومدى إمكانية التوسع والابتكار في العمل المصرفي الإسلامي، ويمكن وصف مشكلة البحث من خلال الشكل (١) الآتي، ثم تفصيل ذلك من خلال الفرضيات البحثية لاحقا.

أنموذج البحث: الشكل (١)

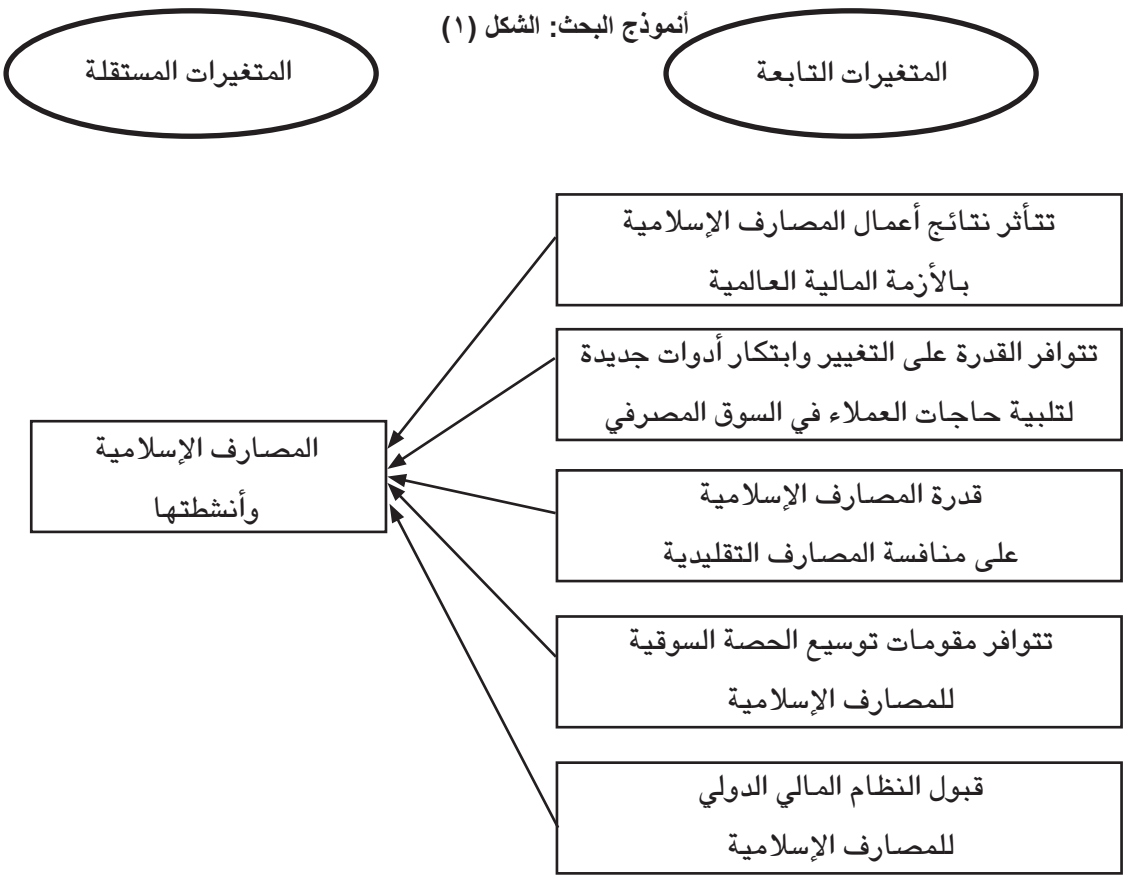

فرضيات البحث:

- **الفرضية الرئيسية** H0: لا يوجد اتجاهات إيجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥)، نحو إمكانية التوسع في ممارسة الأنشطة المصرفية الإسلامية، وزيادة تنافسيتها مقارنة بالمصارف التقليدية من وجهة نظر العاملين في المصارف.

- **الفرضية الفرعية الأولى** H_{01}: لا تتأثر نتائج أعمال المصارف الإسلامية بالأزمة المصرفية والمالية العالمية.

- **الفرضية الفرعية الثانية** H_{02}: لا تمتلك المصارف الإسلامية القدرة على التغيير وابتكار أدوات جديدة لتلبية حاجات العملاء في السوق المصرفي.

- **الفرضية الفرعية الثالثة** H_{03}: لن تتمكن المصارف الإسلامية من تطوير الأدوات والخدمات المصرفية، لتلبية احتياجات وتحقيق رضا العملاء، والاستفادة من الفرص التي خلقتها الأزمة المالية العالمية.

- **الفرضية الفرعية الرابعة** H_{04}: لن تتمكن المصارف الإسلامية من توسيع حصتها السوقية.

- **الفرضية الفرعية الخامسة** H_{05}: لا تتوافر آفاق قبول النظام المالي الدولي للمصارف الإسلامية، كبديل عن المصارف التقليدية.

منهجية البحث:

استخدم الباحثان المنهج الوصفي المسحي لمناسبته أغراض الدراسة الحالية.

مجتمع الدراسة وعينتها:

اختيرت ثلاثة مصارف إسلامية تعمل في السوق الأردني وهي: البنك الإسلامي الأردني، والبنك العربي الإسلامي، وبنك دبي الإسلامي، واختيرت عينة قصدية تكونت من مجموعة من المديرين ومساعديهم في كل مصرف من المصارف المستهدفة، بحيث رُصدت استجابات المديرين ومساعديهم الماليين والمصرفيين، ومديري التسهيلات الائتمانية والاستثمارية.

طبيعة عينة الدراسة:

وُصفت عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي والمركز الوظيفي وسنوات الخبرة.

أداة الدراسة:

بعد الاطلاع على أدبيات موضوع الدراسة وتحليل عناصر الدراسات السابقة صُممت استبانة ملائمة للدراسة.

صدق الأداة:

عرضت الاستبانة بصورتها الأولية المكونة من (٢٧) فقرة، على (٨) متخصصين، أربعة منهم من الأكاديميين في الجامعات، وأربعة من كبار المديرين من حاملي شهادة الدكتوراه في المصارف الإسلامية، حيث اُعتمدت الفقرات التي حصلت على نسبة اتفاق (٨٠٪) فما فوق، وقد أجريت التعديلات بناء على ملاحظات المحكمين، بحيث أصبحت الأداة بصورتها النهائية مكونة من (٢١) فقرة.

ثبات الأداة:

حُدِّد ثبات الأداة من خلال استخراج معاملات ألفا كرونباخ للاتساق الداخلي بين فقرات المقياس، حيث بلغت قيمة معامل ألفا كرونباخ بين جميع فقرات المقياس (٨٠,٤٪)، وهذا يشير إلى وجود درجة مرتفعة من الاتساق بين فقرات المقياس، ودليل على ثبات أداة الدراسة.

الدراسات السابقة:

أجرى (**العطيات، ٢٠٠٩**) دراسة بعنوان: تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وكان الهدف من الدراسة التعرف إلى أهم العوامل المؤثرة في إمكانية تحول المصارف التقليدية في الأردن للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، واعتبر نجاح المصارف الإسلامية من أكثر متغيرات الدراسة تأثيراً في إمكانية التحول للعمل المصرفي الإسلامي.

وفي دراسة (**الموسوي؛ وجواد، ٢٠٠٩**) التي كانت بعنوان: المصارف الإسلامية وتحديات العولمة والتحرر المالي، أشار الباحثان إلى أهم التحديات التي تواجهها المصارف الإسلامية في ظل العولمة، وعمليات التحرر المالي والمصرفي، وسبيل مواجهة هذه التحديات وتجنب المخاطر الناجمة عنها، حيث تمثلت أهم المشكلات في عدم وجود أدوات مالية كافية ومناسبة، وعدم تنوع المؤسسات المالية الإسلامية، وأشارت التوصيات إلى ضرورة إنشاء أسواق مالية إسلامية، وإقامة شركات استثمارية إسلامية، ورفع مستوى الكفاءة العلمية والإدراكية للعاملين في المصارف والمؤسسات الاستثمارية الإسلامية.

وكانت دراسة (**مصطفى**، ٢٠٠٦) بعنوان: تقويم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية، وناقشت الدراسة توسع ظاهرة التحول نحو العمل المصرفي الإسلامي، وتوصلت إلى أن التحول أدى إلى إثراء الفكر والفقه والاجتهاد المصرفي الإسلامي، لدى العاملين والمتعاملين والمجتمع، وزيادة المنافسة بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية، وتطوير العديد من المنتجات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وابتكارها، وازدياد رغبة العملاء في الحصول على هذه المنتجات.

أما دراسة **دوناساه (Donsyah, 2004)** فكانت بعنوان: كفاءة المصارف الإسلامية باختيار (١٨) بنكا إسلاميا، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر سلباً في نشاط المصارف الإسلامية، واقترح لمعالجة هذه المشكلات وزيادة الأداء: رفع حجم المصارف الإسلامية وتحقيق الاندماج فيما بينها.

وأجرى (**إقبال**؛ **وآخرون**، ١٩٩٨) دراسة بعنوان: التحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي: مؤسسياً وتشغيلياً، وتوصلت الدراسة إلى وجود عوامل تساعد في تفوق المصارف الإسلامية ونجاحها، مع بعض التحديات ومنها: عدم تكامل الإطار المؤسسي المناسب، وعدم مناسبتها للاحتياجات المعاصرة، وأوصت الدراسة بأهمية تنظيم الجوانب الشرعية، واندماج المصارف الإسلامية مع بعضها بعضا.

ثانيا- خصائص الأزمة المالية العالمية لسنة (٢٠٠٨) :

يقول داز الجينادرو (Diaz- Alejandra, 1985, p17) إن من أهم خصائص الأزمة المالية المصرفية العالمية ما يأتي:

١. نقص السيولة أو إعسار المصارف، وارتفاع التزامات النظام المصرفي مقارنة بقيمة الأصول المقابلة لها، لدرجة أن تصبح إيرادات النظام المصرفي غير كافية لتغطية نفقاته.

٢. ارتفاع نسبة الديون المعدومة إلى إجمالي القروض بحيث تتجاوز نسبة (١٠٪) .

٣. حصول هستيريا بنكية (Bank- runs) أدت إلى تسييل كبير للودائع.

٤. تجاوز تكلفة الإنقاذ المصرفي بنسبة (٢٪) من الناتج المحلي الإجمالي، وقيام الحكومات بشراء بعض المصارف المفلسة.

ومن الخصائص الإضافية في الأزمة المالية العالمية الحالية، إفلاس شركات التأمين المتعامل مع الأنشطة المصرفية، مع الإشارة إلى أن البنك الدولي قدر خسائر الأزمة المالية العالمية بين (١٥٪– ٢٥٪) ، من الناتج المحلي الإجمالي لمختلف دول العالم (آل شبيب، ٢٠١٠، ص٣٠) .

ثالثاً- النظام المصرفي الإسلامي:

يستند النظام المصرفي الإسلامي على الفقه الشرعي وتطبيق شرع الله في المعاملات المالية والمصرفية، والتسليم بأن نظام الفوائد المصرفية نظام ربوي محرم شرعاً، وضار بالمصلحة الإنسانية.وكل ذلك يمثل دوافع أساسية للتوجه نحو المصارف الإسلامية (الربيعة، ١٩٩٢، ص ٦) ، وإمكانية اعتبار الدوافع الفقهية والمصلحة العامة من أهم دوافع تطبيق مبادئ العمل المصرفي الإسلامي، ويتطلب نشر المفاهيم الصحيحة لأساليب الصيرفة الإسلامية على الصعيد العالمي، وإقامة بعض البنى التحتية الأساسية الإسلامية ومنها: إيجاد معايير مالية ومحاسبية خاصة بالعمل المصرفي الإسلامي، وتوفير الموارد البشرية المؤهلة، والعمل على ضمان الشفافية والإفصاح في الصناعة المصرفية الإسلامية، وتعزيز الثقة فيها (شلبي، ٢٠٠٥، ص١٩٠١– ١٩٠٤) .

وتستخدم المصارف الإسلامية أدوات وصيغ تمويل خاصة بيها، وأهمها المشاركة والمرابحة والمضاربة والإجارة المنتهية بالتملك والاستصناع، مما يجعل مجالات الاستثمار أوسع، فضلاً عن أن هذه الأدوات تمنح ضماناً للأموال المتاحة للإقراض، بسبب تبنيها تمويل الاستثمارات والمشاريع في أصول حقيقية (صادق، ٢٠١٠) ، وعلى المصارف تطوير وتحكيم تقنيات منح التسهيلات المصرفية، والتوسع في اعتماد الأدوات المصرفية الإسلامية وتطويرها، وزيادة الوعي المصرفي الإسلامي، وزيادة رؤوس الأموال وتنويع النشاط المصرفي الإسلامي.

وفيما يأتي إشارة إلى بعض أنواع التمويل التي تتعامل فيها البنوك الإسلامية، وهي كما يأتي:

- **المشاركة**: وهي مشاركة البنوك الإسلامية للآخرين من أصحاب المشاريع، في المشاريع والأنشطة المختلفة، بهدف تحقيق الربح، إذ يقدم كلا الطرفين جزءاً من رأس المال، ويوزّع الربح حسب نسب التمويل (البلتاجي، ٢٠٠٥، ص١٥٨٩) ، وقد تكون المشاركة ثابتة: وهي المساهمة في رأس مال الشركة وتنتهي بنهاية المشروع، أو متناقصة: وهي المنتهية بالتملك، وأخيرا المشاركة المتغيرة: من خلال التمويل بدفعات نقدية حسب الحاجة (البلتاجي، ٢٠٠٥، ص ١٥٨٩) ، وتهدف إلى تشغيل أموال البنك وتحقيق الأرباح والمساهمة في التنمية الاقتصادية وتشغيل العمالة، ولا يشترط تساوي نسب الأرباح والخسارة بين الشركاء، بل تكون حسب حصة كل شريك في رأس المال، وهي تربط بين عوائد رأس المال والمخاطر؛ عكس البنوك الربوية، على أن يكون رأس المال معلوماً وموجوداً بالاتفاق، وأن تُوزع الأرباح بالنسب المتفق عليها (الوادي؛ وسمحان، ٢٠٠٩، ص١٩٢) .

- **الإجارة**: وهي بيع المنفعة المعلومة بعوض معلوم (البدوي، ٢٠٠٤، ص٣٨) ، وهي تمليك منافع مباحة لفترة محدودة مقابل عوض مادي معلوم وهي ثمن المنفعة، ويطلق عليه البيع التأجيري؛ أي بيع حق الانتفاع مع الاحتفاظ بحق التملك، والعميل يطلب حق الانتفاع بالأصل وحيازته لفترة محددة، مقابل ثمن معلوم يدفعه دورياً، خلال فترة الانتفاع المرغوبة في عقد الإجارة (الوادي؛ وسمحان، ٢٠٠٩، ص٢٦٠) .

- **المرابحة**: وهي بيع الشيء بثمنه الأصلي مضافاً إليه ربح معلوم، وهي إحدى أنواع البيوع الإسلامية الأساسية (السائح، ١٩٨٣، ص٢٨٠) ، وتعد من أدوات التوظيف قصيرة الأجل، والمرابحة تعني: أن يطلب العميل من البنك الإسلامي شراء سلعة معينة، وبعد ذلك يعده بأن يشتريها منه بربح معين، وقد يدفع الثمن حالا للبنك أو مؤجلا (الوادي؛ وسمحان، ٢٠٠٩، ص ١٦٢) .

إن ارتباط الربح في المصارف الإسلامية بالعملية الإنتاجية جعلها أكثر واقعية وعدالة في التعامل مع المعطيات الاقتصادية؛ بعكس البنوك التقليدية الربوية، التي يتولد الربح لديها من الفائدة التي تحسب على رأس المال، بغض النظر عن طريقة استخدامه (العجلوني، ٢٠٠٨، ص ٦٠) ، وتتميز عملية المرابحة بانخفاض درجة مخاطرها، نتيجة المعرفة اليقينية بمقدار العائد المتوقع.

- **المضاربة**: تقوم المضاربة على المزاوجة بين رأس المال والعمل، وبالاتفاق على تقسيم الأرباح عند تحققها بنسبة محددة (الموسوي، ٢٠١١، ص٤٥) .مما يؤدي إلى التوازن الاجتماعي والتكافل بين الناس؛ إذ يقدم بعضهم رأس المال وبعضهم الآخر يقدم العمل، وبموجبها يتم التمويل كليا أو جزئيا، لغرض القيام بعملية تجارية محددة أو تنفيذ مشروع معين، على أساس المشاركة في الأرباح (غنماً أو غرماً) ، وشرطها أن لا تكون نسبة الربح حصة من رأس المال، وأن يكون المصرف (رب المال) مؤهلاً للتوكيل، والمضارب في المال (الزبون) مؤهلاً للوكالة، ورأس المال معلوماً وصالحاً للتعامل فيه، ويسلم رأس المال للمضارب لتحقيق التخلية والتصرف، وأن تكون حصة المتعاقدين في الربح جزءا معلوما بنسبة من الربح، مثلا (٤٠٪) لرب المال، و (٦٠٪) للمضارب (رب العمل) ، والخسارة على رب المال، والمضارب يخسر جهده ووقته وعمله فقط، طالما أنه لم يتعد أو يقصر أو يتقصد بالإهمال (الشمري، ٢٠٠٨، ص ١٣٤– ١٣٥) ، وإذا لم يحقق المضارب لا ربحا ولا خسارة، فيتم إعادة رأس المال إلى رب المال، ولاشيء للمضارب (رب العمل) (المالقي، ٢٠٠٠، ص ٢٨٠) .

- **الاستصناع**: هو طلب الصنعة أي طلب صناعة سلعة مقابل ثمن معين يدفعه

المستصنع إلى الصانع، إما حالاً أو مقسطاً أو آجلاً (الوادي؛ وسمحان، ٢٠٠٩، ص١٩١) ، ولذلك فهو تسهيلات مفيدة لتنمية القطاعات الإنتاجية، وتأتي مشروعيته في توفير السلعة بمواصفات معينة، وتخدم الصانع في تسويق مصنوعاته، وعقد الاستصناع وعد بالتصنيع في وقت لاحق، وأن يكون العمل والمواد من عند الصانع، ولا يشترط دفع الثمن عند العقد، ويمكن تأجيله إلى ما بعد التصنيع أي عند الرؤية (العجلوني، ٢٠٠٩، ص ٢٨٣) .

رابعاً- تقويم نتائج أعمال المصارف الإسلامية خلال الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨:

إن نجاح تجربة المصارف الإسلامية، وزيادة نموها وعوائدها وانخفاض مخاطر أعمالها، ساهم بقدر معين في إثبات قدرتها على المنافسة، وتشجيع بعض المصارف التقليدية لاتخاذ قرار استخدام الأدوات الإسلامية المصرفية (العطيات، ٢٠٠٩، ص٢٠) .

وهذا لا يعني عدم تأثر المصارف الإسلامية بالبيئة الاقتصادية المحيطة، وبالتالي بنتائج الأزمة المالية العالمية، ولكن الملاحظ على نتائج أعمال المصارف الإسلامية انخفاض نسبة تأثرها بالأزمة المالية العالمية، وعدم مساهمتها في خلق الأزمات المالية، وذلك لابتعادها عن تمويل القروض الشخصية، وعدم المساهمة في خلق أدوات مالية لا تستند على أصول حقيقية، وعدم قبولها التعامل بالأوراق المالية الناتجة عن عمليات التوريق (securitization) ، ولا يسمح لها بالقيام بعملية التوريق (والتوريق أو التورق هو: تحويل القروض الممنوحة إلى أوراق مالية وبيعها في السوق المالي) .

إن الحصانة التي تتمتع فيها البنوك الإسلامية في مواجهة الأزمة المالية والمصرفية، يعود إلى منهجها في الابتعاد عن الإقراض بالفائدة (الربا) التي تشكل (٩٠٪) من قروض المصارف التقليدية، وتحريم بيع الدين بالدين وشراء الديون، وعدم التورط في مضاربات البورصة، والحذر من المشاركة في مشاريع تتعرض لمشكلات مالية، بسبب اقتصارها على تمويل المشاريع الاستثمارية ذات الجدوى الاقتصادية المرتفعة.

وقد بينت دراسة (غومة؛ وغلاب، ٢٠٠٦، ص٦) أنه في حال الأخذ بالعائد على حقوق المساهمين لمجموعة البنوك التقليدية والإسلامية المختارة في (١٦) دولة، خلال فترة الأزمة المالية العالمية، فإنه يلاحظ انخفاض معدل العائد بنسبة (٩٠,٣٤٪) في البنوك التقليدية، بينما انخفض معدل العائد في البنوك الإسلامية بنسبة (٣٣,٥٪) ، خلال فترة الأزمة المالية من (٢٠٠٦- ٢٠٠٨) ، وكانت البنوك الإسلامية الأقل تعرضاً للمخاطر من خلال مؤشري نسبة الدين من مجموع الأصول ونسبة الدين من رأس المال، ففي عام (٢٠٠٦) بلغ المؤشر الأول (٩,٢١٪) للبنوك التقليدية و (٣,٠٩٪) للبنوك الإسلامية، إما مؤشر نسبة الدين من رأس المال فقد بلغ عام (٢٠٠٦) (١٠,٣٪) للبنوك التقليدية، و(٥,٨٪)

للبنوك الإسلامية، مما يعني أن البنوك الإسلامية أكثر استعداداً لمواجهة تداعيات الأزمة؛ لأنها تتعامل بالأصول الحقيقية الأكثر ربحية، وأقل انكشافا على المخاطر، بالإضافة إلى تمتعها بالسيولة، وهذا يعني أنها قادرة على منافسة النظام المصرفي التقليدي.إذ إن الأسباب الرئيسة للأزمة المالية العالمية، هي الفائدة على الودائع والقروض، والتجارة بالديون وجدولتها وعمليات التوريق، مع رفع سعر الفائدة مقابل التأجيل، والتوسع في المتاجرة بالمشتقات المالية، التي تقوم على المعاملات الاحتمالية، وليس الحقيقية (آل شبيب، ٢٠١٠، ص٣٤) .

وقد اعتبرت صحيفة واشنطن بوست الأمريكية (٢٠١٠) أن مبادئ الشريعة الإسلامية المعتمدة في إدارة صندوق (أمانة أنكوم) جعلته في القمة، واستشهدت بتقرير وكالة (مورنينج ستار) المعنية برصد المعدلات المالية الأمريكية، إذ حقق صندوق (أمانة أنكوم) معدل نمو (٩,٧٪) ، وهو الأداء الأفضل مقارنة بالصناديق الاستثمارية الأمريكية التقليدية في فترة الأزمة المالية العالمية، مما يعني أن القيود التي تفرضها الشريعة الإسلامية أثبتت فائدتها وأفضليتها، وقد عرض مجلس الشيوخ الفرنسي، ضم النظام المصرفي الإسلامي إلى النظام المصرفي في فرنسا.وهذا يعني قدرة المصارف الإسلامية على أن تكون البديل المناسب للنظام المالي والمصرفي التقليدي القائم على الفائدة الربوية (عبد الله، الجزيرة نت، ٢٠١٠) .

إن إحداث تطوير نوعي وكمي في العمل المصرفي الإسلامي، يتطلب تطوير كادر علمي ومهني يسهل مهمة التوسع في العمل المصرفي الإسلامي، ويساهم في زيادة الحصة السوقية لهذه المصارف (كامل، ٢٠٠٦) ، وقد قيست هذه المتغيرات من خلال الأسئلة من (١– ٥) في الاستبانة.

خامساـ القدرة على التغيير وابتكار أدوات جديدة في المصارف الإسلامية:

إن من أهم العوامل في نجاح العمل المصرفي المعاصر، هو القدرة على التغيير في خلق أدوات جديدة وفي تطوير إمكانات الموارد البشرية، وتقديم خدمات مصرفية تلبي حاجة العملاء.وحيث إن أغلب العاملين في القطاع المصرفي ليسوا ذوي خبرة كبيرة بأصول العمل المصرفي الإسلامي ومعاملاته المالية، وأن توافر هذه العناصر البشرية المؤهلة يسهل مهمة التوسع في العمل المصرفي الإسلامي وزيادة الحصة السوقية (كامل، ٢٠٠٦) ، من هنا تأتي أهمية تطوير وتنمية الموارد البشرية في العلوم المالية الإسلامية، وعلماء الشريعة والأكاديميين والتجار، ومن خلال بناء القيم والمبادئ الإسلامية، ومنح الجامعات والكليات والمؤسسات التعليمية المتخصصة في العلوم المالية الإسلامية دوراً

أساسياً في ذلك، مع أهمية التركيز على الأخلاق والمبادئ التي تعد أساساً لمنتجات المصارف الإسلامية، وعلى البنوك الإسلامية أن تهتم في الدرجة الأولى برضا عملائها، وقيس هذا المتغير من خلال الأسئلة من (٦– ٩) في الاستبانة.

سادسا- قدرة المصارف الإسلامية على منافسة المصارف التقليدية:

استطاعت المصارف الإسلامية إثبات نجاحها من خلال ارتفاع نسبة نمو أعمالها وحجم أصولها وعوائدها، وانخفاض مخاطرها، وهذا أدى إلى قيام عدد من المصارف التقليدية إلى اتخاذ قرار فتح نوافذ لاستخدام الأدوات الإسلامية المصرفية، إذ بلغ عدد لملمصارف والنوافذ الإسلامية في الدول غير الإسلامية (٤٢) حتى عام (٢٠٠٩) (David-son,2009,43) .

ومن المعروف أن هدف تعظيم الثروة هو أهم أهداف المصارف، وحيث إن المصارف الإسلامية تحقق زيادة في الأرباح مقارنة بالمصارف التقليدية، مما يؤكد على إمكانية زيادة الأرباح وتوافر عناصر المنافسة الأساسية لهذه المصارف، فعلى سبيل المثال فإن قيمة موجودات البنك الإسلامي الأردني لسنة (٢٠٠٨) ، شكلت نسبة (٧,٥٥٪) من إجمالي موجودات المصارف الأردنية، وجاء بالمرتبة الثالثة من بين (٢٣) بنكا في الأردن، ومن حيث العائد على الموجودات جاء بالمرتبة السادسة (جمعية البنوك في الأردن، ٢٠٠٩) ، ومن عناصر المنافسة الأخرى التي تتمتع بها المصارف الإسلامية الإقراض الحقيقي، واستخدام أدوات إسلامية تعتمد على دراسات الجدوى الاقتصادية والمرابحة والمشاركة، وهي بذلك تعد بديلاً منافساً للنظام المالي والمصرفي التقليدي (عبد الله، الجزيرة نت، ٢٠١٠) ، وقيس هذا المتغير من خلال الأسئلة من (١٠– ١٥) في الاستبانة.

سابعا- توافر متطلبات توسيع الحصة السوقية للمصارف الإسلامية:

سعت المصارف الإسلامية إلى الاهتمام بمنتجاتها من خلال البحث عن أساليب وطرق جديدة لابتكار منتجات جديدة، أو تحسين القائم منها، بما يتوافق مع حاجات العميل والمتغيرات المستمرة في البيئة (أحمد، ٢٠٠١، ص٦٩) ، وهذا يوسع مجالات الاستثمار للمصارف الإسلامية، فضلا عن ما تتمتع به هذه المصارف من ضمانات للحفاظ على قيمة الأموال والأصول المتاحة لديها، لكونها تستثمر في مشاريع حقيقية، ونظراً لطبيعة العمل المصرفي الإسلامي الذي يقوم على توظيف المال أكثر من إقراضه، والتزامها بتطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية، فهناك فرصة لتوسيع الحصة السوقية، وهذا يتطلب

تحسين العمليات وتحكيم تقنيات منح التسهيلات المصرفية، والتوسع في اعتماد الأدوات المصرفية الإسلامية وتطويرها، وزيادة الوعي المصرفي الإسلامي، وزيادة رؤوس الأموال، وتنويع النشاط المصرفي الإسلامي، وقيس هذا المتغير من خلال الأسئلة من (١٦– ١٨) في الاستبانة.

ثامناً مدى قبول النظام المالي الدولي المصارف الإسلامية كبديل عن المصارف التقليدية:

إن توسيع مفاهيم الفقه الإسلامي والتأثير على إرادة أصحاب القرار في النظام المصرفي التقليدي، نحو تطبيق شرع الله في المعاملات المالية والمصرفية، والتسليم بأن نظام الفوائد المصرفية نظام ربوي محرم شرعاً، وضار بالمصلحة الإنسانية، كل ذلك يمثل دوافع أساسية للتوسع وقبول المصارف الإسلامية (الربيعه، ١٩٩٢، ص٤٤) ، وإمكانية اعتبار الدوافع الفقهية والمصلحة العامة من أهم دوافع تطبيق مبادئ العمل المصرفي الإسلامي، ويتطلب ذلك نشر المفاهيم الصحيحة لأساليب الصيرفة الإسلامية على الصعيد العالمي، وخلق دورة أعمال وتشريعات متكاملة، ومعايير مالية ومحاسبية خاصة بالعمل المصرفي الإسلامي، مع ضرورة العمل على ضمان الشفافية في الصناعة المصرفية الإسلامية، وتعزيز الثقة فيها (شلبي، ٢٠٠٥، ص٢١) ، وقيس هذا المتغير من خلال الأسئلة من (١٩– ٢١) في الاستبانة.

تاسعاً الجانب التطبيقي للبحث:

أدوات الدراسة:

بهدف تحقيق أهداف الدراسة روجعت الأدبيات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة الحالية، وبناء عليه صممت أداة للدراسة على شكل استبانة، وُزعت (٦٠) نسخة منها، وبلغ عدد الأفراد الذين استجابوا (٥٩) فرداً، واحتوى الجزء الأول من الاستبانة على الخصائص العامة للأفراد المستهدفين: (المؤهل العلمي، المركز الوظيفي، سنوات الخبرة) ، والثاني صمم على غرار مقياس ليكرت الخماسي ويتكون من (٢١) فقرة، تأخذ الإجابات عليها (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة) وأعطيت الأوزان (٥، ٤، ٣، ٢، ١) على التوالي، وتتوزع هذه الفقرات على خمسة مجالات.

وصُنفت درجة الموافقة اعتماداً على المتوسطات الحسابية، في ثلاثة مستويات: (منخفض، ومتوسط، ومرتفع) ، وبتطبيق معادلة مدى الفئات، اُعتبرت الفئة التي حصلت على متوسط حسابي (١ – ٢,٣٣) فئة ذات مستوى منخفض، والفئة (٢,٣٤ – ٣,٦٧) المستوى المتوسط، والفئة (٣,٦٨ – ٥) ، المستوى المرتفع.

الجدول (١)

التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة حسب: المؤهل العلمي، المركز الوظيفي، الخبرة (ن= ٥٩)

المتغير		العدد	النسبة المئوية
المؤهل العلمي	دبلوم متوسط أو أقل	١٧	٢٨,٨
	بكالوريوس	١٦	٢٧,١
	ماجستير	١١	١٨,٦
	دكتوراه	١٥	٢٥,٤
المركز الوظيفي	نائب أو مساعد مدير عام	٩	١٥,٣
	مدير التسهيلات الائتمانية والاستثمار	٣	٥,١
	مدير المخاطر	٢٠	٣٣,٩
	مدير قسم أو إدارة	٨	١٣,٦
	مدير فرع	١٦	٢٧,١
	نائب مدير قسم أو إدارة	٣	٥,١
الخبرة	أقل من ٥ سنوات	٧	١١,٩
	٦- ١٠ سنوات	٩	١٥,٣
	١١- ١٥ سنة	١٥	٢٥,٤
	١٦- ٢٠ سنة	١٥	٢٥,٤
	أكثر من ٢٠ سنة	١٣	٢٢,٠

يتضح من بيانات الجدول (١) ، تقارب نسب تمثيل أفراد الدراسة من حيث المؤهل العلمي، فقد بلغت أعلى نسبة تمثيل لحملة شهادة الدبلوم المتوسط وأقل بنسبة (٢٨,٨٪) ، يليها نسبة البكالوريوس (٢٧,١٪) ، ثم الدكتوراه بنسبة (٢٥,٤٪) ، فيما بلغت أدنى نسبة لحملة درجة الماجستير (١٨,٦٪) .أما من حيث المركز الوظيفي فكانت النسبة الأعلى من مدراء المخاطر والبالغة (٣٣,٩٪) ، فيما بلغت أدنى نسبة تمثيل لمدير التسهيلات الائتمانية والاستثمار ونائب مدير قسم أو إدارة حيث كانت (٥,١٪) لكل منهما.كما يلاحظ من بيانات الجدول أن أعلى نسبة للمبحوثين حسب سنوات الخبرة كانت للفئة (١١- ١٥ و ١٦- ٢٠) سنة والبالغة (٢٥,٤٪) ، لكل منهما.

النتائج:

سيتم عرض نتائج الدراسة من خلال استخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، ودرجة الموافقة لإجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات المقياس، ومن ثم اختبار فرضيات الدراسة باستخدام اختبار (T) للعينة الواحدة.

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية حسب مجالات الدراسة:

المجال الأول: تأثر نتائج أعمال البنوك الإسلامية المختارة بالأزمة المالية العالمية

الجدول (٢)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة لإجابات أفراد عينة الدارسة على فقرات مجال تأثر نتائج أعمال البنوك الإسلامية بالأزمة المالية العالمية (ن= ٥٩)

رقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
١.	البنوك الإسلامية أكثر استعدادا لمجابهة تداعيات الأزمة المالية العالمية من البنوك التقليدية	٤,٥١	٠,٦٣	٢	مرتفعة
٢.	البنوك الإسلامية أكثر ربحية وأقل انكشافا على المخاطر من البنوك التقليدية وتتمتع بسيولة أوفر خلال الأزمة العالمية المالية	٤,٠٢	٠,٨٦	٦	مرتفعة
٣.	إن عدم تأثر البنوك الإسلامية بالأزمة المالية العالمية سببه منهج تحريم بيع الدين بالدين وشراء الديون وعدم التورط في مضاربات البورصة وتحريم الربا والابتعاد عن المعاملات الوهمية	٤,٤٢	٠,٩٧	٤	مرتفعة
٤.	إن عدم التأثر بالأزمة المالية يعود إلى أن المحفظة الاستثمارية لهذه البنوك تستثمر في أدوات الاستثمار الحقيقي وفق منهج الشريعة الإسلامية	٤,٤٩	٠,٦٨	٣	مرتفعة
٥.	إن المنهج الاقتصادي الإسلامي يصلح كبديل عن النظام الرأسمالي لتجنب نشوء الأزمات المالية	٤,٥٦	٠,٦٠	١	مرتفعة
	المجموع الكلي	٤,٥١	٠,٦٣	---	مرتفعة

يلاحظ من بيانات الجدول (٢) وجود درجة مرتفعة من الموافقة على مجال تأثر نتائج أعمال البنوك الإسلامية المختارة بالأزمة المالية العالمية، إذ بلغ متوسط الإجابات الكلي على هذا المجال (٤،٥١) ، وعلى مستوى الفقرات يلاحظ أن جميعها كانت درجة الموافقة عليها مرتفعة، وبلغ أعلى متوسط إجابات على الفقرة رقم (٥) ، التي تنص على: إن المنهج الاقتصادي الإسلامي يصلح بديلاً عن النظام الرأسمالي في تجنب نشوء الأزمات

المالية، وبمتوسط حسابي مقداره (٤،٥٦) ، فيما كان أدنى متوسط إجابات على الفقرة رقم (٢) ، التي تنص على: البنوك الإسلامية أكثر ربحية وأقل انكشافاً على المخاطر من البنوك التقليدية، وتتمتع بسيولة أوفر خلال الأزمة العالمية المالية، وبمتوسط حسابي (٤،٠٢)، وهذه النتائج تتوافق مع دراسة (Megh,2008) ، إذ بينت الدراسة أن النظام المصرفي الإسلامي لديه القدرة على منع حدوث الأزمات المصرفية، وأن الفائدة (الربا) تؤدي دوراً كبيراً نسبياً في جعل النظم المصرفية هشة ومعرض للأزمة.

المجال الثاني: قدرة المصارف الإسلامية على التغيير وابتكار أدوات جديدة.

الجدول (٣)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة لإجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات مجال قدرة المصارف الإسلامية على التغيير وابتكار أدوات جديدة. (ن= ٥٩)

رقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
١.	إن هيئة الرقابة الشرعية تكون عائقا أمام تطوير المنتجات والسياسات والأنظمة في المصارف الإسلامية وبما يمكنها من منافسة المنتجات والخدمات في البنوك التقليدية	٣,٢٠	١,١٧	٣	متوسطة
٢.	عدم توافر كوادر بشرية مؤهلة وذات خبرات متعددة مصرفية إسلامية ومحاسبية وشرعية يعد عائقا أمام قدرة المصارف الإسلامية على التغيير	٢,٧٦	١,٠٩	٤	متوسطة
٣.	تهتم المصارف الإسلامية بالجانب الأخلاقي الشرعي وبناء القيم للعاملين وتحقيق رضا العملاء	٣,٨٣	٠,٨٧	١	مرتفعة
٤.	تستطيع المصارف الإسلامية ابتكار أدوات إسلامية جديدة	٣,٨١	١,٠٤	٢	مرتفعة
	المجموع الكلي	٣,٤٠	٠,٦١	---	متوسطة

يلاحظ من بيانات الجدول (٣) وجود درجة متوسطة من الموافقة على مجال قدرة المصارف الإسلامية على التغيير وابتكار أدوات جديدة، إذ بلغ متوسط الإجابات الكلي على هذا المجال (٣،٤٠) ، وبلغ أعلى متوسط حسابي على الفقرة (٣) ، التي تنص: تهتم المصارف الإسلامية بالجانب الأخلاقي الشرعي وبناء القيم للعاملين وتحقيق رضا العملاء، وبمتوسط حسابي (٣،٨٣) ، فيما كان أدنى متوسط إجابات على الفقرة (٢) ، التي تنص: عدم توافر كوادر بشرية مؤهلة وذات خبرات متعددة مصرفية إسلامية ومحاسبية وشرعية يعد عائقا أمام قدرة المصارف الإسلامية على التغيير، وبمتوسط حسابي (٢،٧٦) ، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (العجلوني، ٢٠٠٨، ٧٩) بشأن أهمية تطوير الكفاءات، ومنحها دوراً في التغيير الاستراتيجي للمصارف الإسلامية، كما أنها تتوافق مع نتائج دراسة (مصطفى،

٢٠٠٦) إذ بينت أن توسع ظاهرة التحول نحو العمل المصرفي الإسلامي، أدى إلى إثراء الفكر والفقه والاجتهاد المصرفي الإسلامي لدى العاملين والمتعاملين والمجتمع، وتطوير العديد من المنتجات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وابتكارها، وزيادة رغبة العملاء في الحصول على هذه المنتجات.

المجال الثالث: قدرة المصارف الإسلامية على المنافسة

الجدول (٤)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة لإجابات أفراد عينة الدارسة على فقرات مجال قدرة المصارف الإسلامية على المنافسة (ن= ٥٩)

رقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
١.	هناك إمكانية كبيرة نحو توسيع وزيادة الخدمات المصرفية الإسلامية الإلكترونية	٤,٢٠	٠,٦٩	٥	مرتفعة
٢.	يتمكن النظام المصرفي الإسلامي من إنتاج خدمات ومنتجات جديدة منافسة تلبي احتياجات العملاء	٤,٢٢	٠,٧٢	٣	مرتفعة
٣.	توافر الأزمة المالية العالمية فرصا للأعمال المصرفية الإسلامية لتعزيز مكانتها عالميا	٤,٢٠	٠,٦٤	٤	مرتفعة
٤.	إن رؤية المصارف الإسلامية الجديدة والمختلفة في إدارة الأصول واستثمار الأموال وصناعة المنتجات ساهمت في تعزيز دور المصارف الإسلامية عالميا	٤,٤٢	٠,٥٦	١	مرتفعة
٥.	يقف ارتباط اقتصاد الدول الإسلامية بالنظام العالمي والاتفاقات الدولية عائقا أمام تعميم النموذج المصرفي الإسلامي	٤,٢٤	٠,٦٣	٢	مرتفعة
٦.	يمتلك النظام المصرفي الإسلامي المقومات التي تؤهله ليكون منافسا للنظام المصرفي التقليدي	٣,٦٣	٠,٩١	٦	متوسطة
	المجموع الكلي	٤,١٥	٠,٤٥	---	مرتفعة

يلاحظ من بيانات الجدول (٤) وجود درجة مرتفعة من الموافقة على مجال قدرة المصارف الإسلامية على المنافسة، إذ بلغ متوسط الإجابات الكلي على هذا المجال (٤،١٥) ، وبلغ أعلى متوسط إجابات على الفقرة (٤) ، التي تنص: إن رؤية المصارف الإسلامية الجديدة والمختلفة في إدارة الأصول واستثمار الأموال وصناعة المنتجات ساهمت في تعزيز دور المصارف الإسلامية عالميا، وبمتوسط حسابي (٤،٤٢) ، فيما كان أدنى متوسط إجابات على الفقرة (٦) ، ونصّها: يمتلك النظام المصرفي الإسلامي المقومات التي تؤهله

ليكون منافسا للنظام المصرفي التقليدي، وبمتوسط حسابي (٣،٦٣) ، وهذه النتيجة تتفق مع الأصوات في الغرب التي تنادي بتطبيق النظام المصرفي الإسلامي، بعد فشل النظام المصرفي الربوي (بوفيس، ٢٠٠٨؛ رولان، ٢٠٠٨؛ والهيئة الفرنسية العليا للرقابة المالية، ٢٠٠٨؛ ومجلس الشيوخ الفرنسي، ٢٠٠٨؛ Loretta, 2008) وهذا ما أشارت إليه دراسة (العطيات، ٢٠٠٩) التي اعتبرت نجاح المصارف الإسلامية، من أكثر متغيرات الدراسة تأثيرا في إمكانية تحول المصارف إلى العمل المصرفي الإسلامي.

المجال الرابع: توافر مقومات توسيع الحصة السوقية للمصارف الإسلامية

الجدول (٥)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة لإجابات أفراد عينة الدارسة على فقرات مجال توافر مقومات توسيع الحصة السوقية للمصارف الإسلامية (ن= ٥٩)

رقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
١.	عدم توافر أطر قانونية ملائمة تميز المصارف الإسلامية عن المصارف التقليدية مما يسهل عمل المصارف الإسلامية وتفعيل دورها في تمويل القطاعات الحيوية والتنموية	٤,٢٩	٠,٨٥	١	مرتفعة
٢.	تعد المصارف الإسلامية البديل الوحيد للنظام المالي والمصرفي التقليدي في مواجهة الأزمات المالية	٣,٧٣	١,٠٠	٣	مرتفعة
٣.	يتطلب نشر الأعمال المصرفية الإسلامية حملة إعلامية تثقيفية لتقبلها من دول العالم المختلفة	٤,١٥	٠,٧٨	٢	مرتفعة
	المجموع الكلي	٤,٠٦	٠,٦٣	---	مرتفعة

يلاحظ من بيانات الجدول (٥) وجود درجة مرتفعة من الموافقة على مجال توافر مقومات توسيع الحصة السوقية للمصارف الإسلامية، إذ بلغ متوسط الإجابات الكلي على هذا المجال (٤،٠٦) ، وبلغ أعلى متوسط حسابي على الفقرة (١) ، وتنصُّ على: عدم توافر أطر قانونية ملائمة تميز المصارف الإسلامية عن المصارف التقليدية مما يسهل عمل المصارف الإسلامية وتفعيل دورها في تمويل القطاعات الحيوية والتنموية، وذلك بمتوسط حسابي (٤،٢٩) ، فيما كان أدنى متوسط إجابات على الفقرة (٢) ونصّها: تعد المصارف الإسلامية البديل الوحيد للنظام المالي والمصرفي التقليدي في مواجهة الأزمات المالية بمتوسط حسابي (٣،٧٣) .

المجال الخامس: قبول النظام المالي الدولي للمصارف الإسلامية كبديل للمصارف التقليدية.

الجدول (٦)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة لإجابات أفراد عينة الدارسة على فقرات مجال قبول النظام المالي الدولي للمصارف الإسلامية كبديل للمصارف التقليدية (ن= ٥٩)

رقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
١.	لتطوير وتنمية الموارد البشرية دور فاعل في ترسيخ القيم والمبادئ لدى المتعاملين في المصارف الإسلامية	٤,٢٥	٠,٨٤	٣	مرتفعة
٢.	إن فقدان الثقة في النظام المصرفي التقليدي وزيادة ثقة المستثمرين والمودعين لدى المصارف الإسلامية يساهم في توسيع عمل المصارف الإسلامية عالميا	٤,٣٦	٠,٦٩	٢	مرتفعة
٣.	إن الأداء الجيد والربحي للمصارف الإسلامية مقارنة بالمصارف التقليدية يساعد على التوسع في إقامة المصارف الإسلامية مقارنة بالمصارف التقليدية	٤,٤٢	٠,٦٧	١	مرتفعة
	المجموع الكلي	٤,٣٤	٠,٥٥	---	مرتفعة

يلاحظ من بيانات الجدول (٦) وجود درجة مرتفعة من الموافقة على مجال قبول النظام المالي الدولي للمصارف الإسلامية كبديل للمصارف التقليدية، إذ بلغ متوسط الإجابات الكلي على هذا المجال (٤،٣٤) ، وبلغ أعلى متوسط حسابي على الفقرة رقم (٣) ، التي تنص على أن الأداء الجيد والربحي للمصارف الإسلامية يساعد على التوسع في إقامة المصارف الإسلامية مقارنة بالمصارف التقليدية، وبمتوسط حسابي (٤،٤٢) ، فيما كان أدنى متوسط إجابات على الفقرة (١) ، التي تنص: لتطوير وتنمية الموارد البشرية دور فاعل في ترسيخ القيم والمبادئ لدى المتعاملين في المصارف الإسلامية ونجاحها، وذلك بمتوسط حسابي (٤،٢٥) ، وتتفق هذه النتائج مع دراسة (إقبال وآخرون، ١٩٩٨) ، إذ توصلت إلى وجود عوامل تساعد في تفوق المصارف الإسلامية، ومنها ما تتمتع به من درجة عالية من الثقة والمصداقية.

اختبار فرضيات الدراسة:

Ho: لا يوجد اتجاهات إيجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥)

نحو إمكانية التوسع في ممارسة الأنشطة المصرفية الإسلامية، وزيادة تنافسيتها مقارنة بالمصارف التقليدية، من وجهة نظر العاملين في المصارف.

ويمكن إضافة كل مجال في فرضية فرعية، كما يأتي:

Ho1: تأثر نتائج أعمال المصارف الإسلامية بالأزمة المالية العالمية.

Ho2: قدرة المصارف الإسلامية على التغيير وابتكار أدوات جديدة.

Ho3: القدرة على المنافسة للمصارف الإسلامية.

Ho4: توافر متطلبات توسيع الحصة السوقية للمصارف الإسلامية.

Ho5: قبول النظام المالي الدولي للمصارف الإسلامية كبديل للمصارف التقليدية.

الجدول (٧)

نتائج اختبار (ت) للعينة الواحدة لاختبار الفروق بين متوسط الإجابات ومتوسط المقياس الافتراضي (ن=٥٩)

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	متوسط المقياس الافتراضي	قيمة (ت) المحسوبة	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
Ho1: الأول: تأثر نتائج أعمال المصارف الإسلامية بالأزمة المالية العالمية	٤,٤٠	٠,٤٤	٣,٠٠	٢٤,٢٩٨	٥٨	*٠,٠٠٠
Ho2: الثاني: قدرة المصارف الإسلامية على التغيير وابتكار أدوات جديدة	٣,٤٠	٠,٦١	٣,٠٠	٥,٠٩٣	٥٨	*٠,٠٠٠
Ho3: الثالث: القدرة على المنافسة للمصارف الإسلامية	٤,١٥	٠,٤٥	٣,٠٠	١٩,٨٢٠	٥٨	*٠,٠٠٠
Ho4: الرابع: توافر متطلبات توسيع الحصة السوقية للمصارف الإسلامية	٤,٠٦	٠,٦٣	٣,٠٠	١٢,٩٧١	٥٨	*٠,٠٠٠
Ho5: الخامس: قبول النظام المالي الدولي للمصارف الإسلامية كبديل للمصارف التقليدية	٤,٣٤	٠,٥٥	٣,٠٠	١٨,٧٧٧	٥٨	*٠,٠٠٠
Ho: المجموع الكلي	٤,٠٨	٠,٣٧	٣,٠٠	٢٢,٤٢٤	٥٨	*٠,٠٠٠

* الفروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq$ ٠,٠٠٥)

** تبلغ قيمة (ت) الجدولية عند مستوى الدلالة (٠,٠٠٥) ودرجات حرية ٢٩٩ (ت=٢,٠٢١) .

تظهر نتائج اختبار (ت) للعينة الواحدة كما في الجدول (٧) ، وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq$ ٠,٠٥) بين متوسطات الإجابات على جميع المجالات،

وعلى المقياس ككل وبين متوسط المقياس الافتراضي (٣،٠٠) ، فقد بلغت قيمة (ت) المحسوبة لها جميعها أعلى من قيمة (ت) الحرجة، وبذلك ترفض الفرضية الصفرية Ho وتقبل الفرضية البديلة.

عاشراً – الاستنتاجات:

١. بينت النتائج انخفاض نسبة تأثر البنوك الإسلامية بالأزمة المالية العالمية مقارنة بالمصارف التقليدية.

٢. ضعف النتائج بشأن قدرة المصارف الإسلامية على التغيير وابتكار أدوات جديدة.

٣. أثبتت نتائج البحث قدرة للمصارف الإسلامية على منافسة المصارف الربوية.

٤. لابد من توافر بعض المقومات حتى تستطيع المصارف الإسلامية من توسيع حصتها السوقية كالإطار القانوني، وتميزها وتفعيل دورها، مع ضرورة القيام بحملة إعلامية تثقيفية دولية، لإظهار دور النظام المصرفي الإسلامي، في عدم المساهمة في خلق الأزمات المالية، مقارنة بدور المصارف التقليدية بذلك.

٥. أظهرت نتائج البحث أهمية العمل على تطوير وتكوين موارد بشرية وخبرات مصرفية إسلامية متكاملة، حتى تتمكن المصارف الإسلامية من توسيع أعمالها، مستغلة انخفاض الثقة في المصارف التقليدية، للمساهمة في تطوير النظام المالي المصرفي الدولي.

٦. إن نتائج البحث جاءت برفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، وهي وجود اتجاهات ذات دلالة إحصائية في التوسع بممارسة الأنشطة المصرفية الإسلامية، وزيادة تنافسيتها مقارنة بالمصارف التقليدية، ووجود الفرصة لتوسيع العمل المصرفي الإسلامي.

الحادي عشر- التوصيات:

١. العمل على تكوين فريق عمل مصرفي إسلامي، لابتكار أدوات مصرفية إسلامية جديدة تتلاءم مع احتياجات العملاء، لضمان دقة العمل وسرعة الانجاز مثل الانترنت والبطاقة الذكية.

٢. وضع خطة استراتيجية بعيدة المدى لنشر لتعريف دول العالم بالنظام المالي والمصرفي الإسلامي، ومقوماته باعتباره حاجة إنسانية للجميع.

٣. تطوير التشريعات المصرفية والمالية الإسلامية، وجعل عملية إصدارها في الدول الإسلامية من أهم واجبات النظام القضائي فيها.

٤. تطوير الموارد البشرية وزيادة فاعلية الجامعات في الدول الإسلامية وغيرها، في إنشاء التخصصات المالية والمصرفية الإسلامية.

٥. العمل على فك ارتباط اقتصاديات الدول الإسلامية عن النظام المالي والمصرفي الرأسمالي، وتكوين نظام مالي ومصرفي إسلامي يساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي الدولي، بحيث يطبق النظام المصرفي الإسلامي في جميع الدول بغض النظر عن كونها دولاً إسلامية أو غير إسلامية، باعتباره رسالة سامية ينشد تعميمها.

المصادر والمراجع:

أولاً- المراجع العربية:

١. أحمد، أحمد (٢٠٠١) ، تسويق الخدمات المصرفية، مدخل نظري تطبيقي، عمان، الأردن: دار البركة.

٢. البدوي، إسماعيل (٢٠٠٤) ، التوزيع والنقود في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي، الطبعة الأولى، مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت، الكويت.

٣. البلتاجي، محمد (١٩٩٧) ، معايير تقويم أداء المصارف الإسلامية، دراسة نظرية تطبيقية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الأزهر، كلية التجارة، القاهرة، مصر.

٤. البلتاجي، محمد (٢٠٠٥) ، نموذج محاسبي لتقويم وسائل الاستثمار في البنوك الإسلامية (المرابحة، المضاربة، المشاركة) ، الندوة الدولية نحو ترشيد مسيرة البنوك الإسلامية، دبي، الإمارات العربية المتحدة، الفترة (٣– ٥) ، أيلول، ٢٠٠٥م.

٥. بوفيس، فانسون (٢٠٠٨) ، البابا والقرآن، مجلة تشالينجر.

٦. جمعية البنوك في الأردن، التقرير السنوي لسنة (٢٠٠٩) .

٧. الربيعة، سعود (١٩٩٢) ، تحول المصرف الربوي إلى مصرف إسلامي ومقتضياته، الطبعة الأولى، الكويت: جمعية إحياء التراث الإسلامي.

٨. رولان، لاسكين (٢٠٠٨) ، هل تأهلت وول ستريت لاعتناق مبادئ الشريعة الإسلامية، مقال في صحيفة جورنال دي فاينانس.

٩. السائح، عبد الحميد (١٩٨٣) ، أحكام العقود والبيوع في الفقه الإسلامي، عمان، الأردن: منشورات البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار.

١٠. آل شبيب، دريد (٢٠١٠) ، الأزمة المالية العالمية وأهمية التغيير في النظام المالي، المؤتمر العلمي الأول بعنوان (إدارة التغيير في المؤسسات المالية والمصرفية) ، جامعة الأميرة سمية للتكنولوجيا، كلية الملك طلال للإعمال، المنعقد في عمان، الأردن، بتاريخ: ١٧– ١٨/ ٠٧/ ٢٠١٠.

١١. شلبي، ماجد (٢٠٠٥) ، مستقبل الصناعة المصرفة الإسلامية في ظل التحديات الدولية، المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر، كلية الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، بتاريخ ١٥– ١٧/ أيار، ٢٠٠٥.

١٢. الشمري، صادق (٢٠٠٨) ، أساسيات الصناعات المصرفية الإسلامية، أنشطتها التطلعات المستقبلية، عمان، الأردن: دار اليازوري للنشر والتوزيع.

١٣. صادق، منهج (٢٠١٠) ، من الموقع الإلكتروني: www.aljazera.net

١٤. صحيفة وشنطن بوست الأمريكية (٢٠١٠) ، مجلة الاقتصادي، النسخة الإلكترونية، العدد (٥٩٢٨) ، الخامس من شهر شباط (٢٠١٠) .

١٥. عبد الله، رزق (٢٠١٠) ، من الموقع الإلكتروني: www.aljazera.net

١٦. العجلوني، أحمد (٢٠٠٨) ، البنوك الإسلامية، أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية، عمان، الأردن: دار المسيرة.

١٧. العجلوني، أحمد (٢٠٠٩) ، المصارف الإسلامية والعولمة المالية: الآثار المتوقعة وكيفية مواجهة التحديات، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، المجلد (٢٢) ، العدد (٢) ، ص (٢٨١- ٢٨٦) .

١٨. العطيات، يزن (٢٠٠٩) ، تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، الطبعة الأولى، عمان، الأردن: دار النفائس.

١٩. غومة، حاتم؛ وغلاب نبيل (٢٠٠٦) ، مؤتمر المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية الخامس، المنعقد في سوريا، بتاريخ: ١٣- ١٤/ آذار ٢٠٠٦.

٢٠. كامل، محمد (٢٠٠٦) ، مؤتمر المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية الخامس في سوريا، بتاريخ: ١٣- ١٤/ آذار ٢٠٠٦.

٢١. المالقي، عائشة (٢٠٠٠) ، التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق، الدار البيضاء، المغرب: المركز الثقافي العربي.

٢٢. مجلس الشيوخ الفرنسي (٢٠٠٨) ، من الموقع الإلكتروني: www.aljazera.net

٢٣. المرطان، سعيد (٢٠٠٦) ، ضوابط تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية في البنوك التقليدية، جدة، السعودية: مركز السراة للاستشارات المالية.

٢٤. مصطفى، مصطفى (٢٠٠٦) ، تقويم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

٢٥. منور، إقبال؛ وآخرون (١٩٩٨) ، التحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي، مؤسسيا وتشغيليا، جدة، السعودية: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.

٢٦. الموسوي، حيدر؛ وجواد، كمال (٢٠٠٩) ، المصارف الإسلامية وتحديات العولمة والتحرر المالي، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة كربلاء، المجلد (١١) ، العدد (٤) ، ص (٩٨– ١٢١) .

٢٧. الموسوي، حيدر (٢٠١١) ، المصارف الإسلامية، أداؤها المالي وآثارها في سوق الأوراق المالية، عمان، الأردن: دار اليازوري للنشر والتوزيع.

٢٨. الوادي، محمود؛ وسمحان، حسين (٢٠٠٩) ، المصارف الإسلامية، الأسس النظرية والتطبيقيات العملية، عمان، الأردن: دار المسيرة.

٢٩. الهيئة الفرنسية العليا للرقابة المالية (٢٠٠٨) باريس، فرنسا.

ثانياً- المرجع الأجنبية:

1. *Davidson, Alexander (2009) ,How the global financial markets really work, London, United Kingdom, 120 Pentonivlle road.*
2. *Diaz- Alejandra (1985) Good- Bye Financial Repression, Hello Financial Crash Journal of Development Economics, 19 (1985) 1- 24.North Holland. Holland*
3. *Donsyah,Yudistira (2004) , Efficiency in Islamic Banking an empirical analysis of eighteen banks, Islamic Economic Studies,Vol. (12) , No. (1) ,pp2- 19*
4. *Karbhari- Yusuf,Kamal Naser& Zerrin Shahin (2004) ,problem and Challenges Facing the Islamic Banking System in the West: The Case UK.Thunderbird International Business Review, Vol. (46) ,No. (5) , pp521- 543.*
5. *Loretta, Napoleoni (2008) , Rogue Economics: capitalism,New reality,USA.*
6. *Megha, Mehta (2008) , Can Islamic banks avoid banking crises? Master thesis, University of Nottingham- England, England. Research Islamic finance, London.*

الأبحاث
باللغة الإنجليزية